

7 أبريل/نيسان 2019

السيدة هيثم عرار  
رئيسة وحدة الديموقراطية وحقوق الانسان  
وزارة الداخلية  
رام الله، فلسطين

عطوفة السيدة هيثم عرار المحترمة،

تحية طيبة وبعد،

أكتب إليكم لأطلب مساعدتكم في الحصول على معلومات تتعلق بالاعتقالات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ومعاملة المحتجزين.

يأتي هذا الطلب في إطار متابعة لمراسلاتنا مع رئيس الوزراء السابق رامي الحمد الله ومسؤولين آخرين في السلطة الفلسطينية قبل عام، وردّ السلطة الفلسطينية في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 على تقرير أصدرناه قبلها بشهر، في أكتوبر/تشرين الأول 2018.

نعزّم إصدار منشور في وقت لاحق من هذا الشهر يسلط الضوء على التطورات في هذه القضايا خلال العام الماضي، وسنعكس فيه أي معلومات ذات صلة تقدموها لنا حتى موعد أقصاها يوم الخميس الموافق 18 أبريل/نيسان.

"هيومن رايتس ووتش" هي منظمة دولية لحقوق الإنسان، يقع مقرها الرئيسي في مدينة نيويورك. تُجري المنظمة أبحاث أولية معمقة وتُنشر تقارير عن حالة حقوق الإنسان في أكثر من 90 دولة حول العالم، بهدف الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي.

تجتمع هيومن رايتس ووتش وتراسل بانتظام مسؤولي السلطة الفلسطينية، كجزء من مهمتها، وتتعاون بشكل مثمر مع المسؤولين في مجموعة واسعة من القضايا الحقوقية. نأمل، تحت قيادتكم، أن نحافظ على التواصل والحوار بانتظام حول سبل تعزيز احترام دولة فلسطين لحقوق الإنسان.

بعد تحقيق دام عامين ودراسة لـ 86 حالة، توصّل تقريرنا الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2018 إلى أن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة حماس في غزة نفذت عشرات الاعتقالات التعسفية لصحفيين ومتظاهرين ونشطاء طلابيين ونشطاء

#### اللجنة الاستشارية

كاترين بير ايتس، المديرية  
أسلي بالي، مسؤول  
بروس راب، مسؤول  
غاري سيك، مسؤول  
فؤاد عبد المومن  
جمال أبو علي  
ياسر عكاوي  
هالة الدوسري  
صلاح الحجيلان  
غانم النجار  
ليزا أندرسون  
ديفيد بيرنشتاين  
روبرت بيرنشتاين  
هناء إدوار  
بهي الدين حسن  
حسن المصري  
منصور فرحان  
لبنى فريخ غورغيس  
عمرو حمزاوي  
أسوس هاردي  
شوان جبارين  
مارينا بينتو كوفمان  
يوسف خلات  
مارك لينش  
أحمد منصور  
عبدالعزیز نعيدي  
نبيل رجب  
فيكي رسكين  
تشارلز شماس  
سوزان تاماسيبي  
كريستوف تانغي

#### هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي  
ميشيل ألكساندر، نائب المدير التنفيذي  
والمبادرات العالمية  
ايان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج  
تشاك لاستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات  
وليد أيوب، مدير تكنولوجيا المعلومات  
إيما دالي، مديرة الاتصالات  
باربرا غوليلمو، مديرة المالية والإدارة  
باباتوندي أولوغوجي، نائب مدير البرامج  
دينا بوكيمبير، المستشار العام  
توم بورتويس، نائب مدير البرامج  
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية  
جو ساوندرز، نائب مدير البرامج  
فرانيسينا سينا، مدير الموارد البشرية

وسائل التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة، وقامت بشكل روتيني بإساءة معاملة وتعذيب المحتجزين. وخلصنا كذلك إلى أن هذه الانتهاكات تتعارض مع الالتزامات القانونية المفروضة من خلال انضمام دولة فلسطين إلى معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية منذ 2014، وأن الإفلات الفعلي من العقاب على الانتهاكات الجسيمة هو السائد.

نأمل أن نحصل منكم على أجوبة للأسئلة التالية:

1. هل تحتفظون بسجل لكل عملية احتجاز، منذ لحظة الاعتقال، بما في ذلك الأساس القانوني للاحتجاز، وتاريخ الإفراج؟
2. كم عدد عمليات الاعتقال التي قامت بها السلطة الفلسطينية، عبر الأجهزة المختلفة، بين 1 يناير/كانون الثاني 2018 و30 مارس/آذار 2019؟
  - أ. كم عدد الاعتقالات التي نجمت عن منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي؟
  - ب. كم عدد الذين اتهموا بالإساءة إلى "مقامات عليا" أو التسبب "بالنعرات المذهبية" أو بموجب قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2018؟
3. كم عدد الذين تحتجزهم السلطة الفلسطينية حالياً؟ كم عدد المحتجزين في كل منشأة؟ كم عدد المحتجزين لدى المحافظين؟
4. كم عدد الشكاوى المتعلقة بالاعتقالات التعسفية وسوء المعاملة والتعذيب المزعوم على أيدي قوات الأمن الفلسطينية، بما في ذلك أجهزة المخابرات العامة والأمن الوقائي واللجنة الأمنية المشتركة والشرطة، التي تم تقديمها بين 1 يناير/كانون الثاني 2018 و30 مارس/آذار 2019؟
5. كم عدد التحقيقات التي فُتحت في الاعتقالات التعسفية والتعذيب المزعومين من قبل السلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة؟
  - أ. ماذا كانت نتائج هذه التحقيقات؟
  - ب. كم عدد التحقيقات التي خلصت إلى وجود مخالفات من جانب قوات الأمن؟
  - ج. كم عدد الحالات التي تبين فيها أن الاعتقال كان تعسفياً؟
  - د. كم عدد الحالات التي وجد فيها إساءة معاملة المحتجز؟
  - هـ. كم عدد الحالات التي تم فيها اكتشاف أن المحتجز تعرض للتعذيب؟
6. كم عدد الحالات التي تلقى فيها عنصر من قوات الأمن عقوبة إدارية لتورطه في الاعتقال التعسفي أو سوء معاملة أو تعذيب معتقل؟ يرجى إدراج تفاصيل عن أعداد الذين تعرضوا لكل شكل من أشكال العقوبات الإدارية.
7. كم عدد الحالات التي أحيل فيها أحد أفراد قوات الأمن إلى المحاكمة بسبب تورطه في الاعتقال التعسفي أو سوء معاملة أو تعذيب معتقل؟
  - أ. ماذا كانت نتيجة هذه الحالات؟
  - ب. كم عدد القضايا التي تم إسقاطها؟
  - ج. كم عدد القضايا التي خضعت للمحاكمة؟ يرجى إدراج تفاصيل التهم الموجهة في كل حالة.
  - د. كم عدد القضايا التي أسفرت عن إدانة؟

- هـ. كم عدد القضايا التي لم يبت بها بعد؟
8. في 18 نوفمبر/تشرين الثاني، أصدرت الحكومة ردا على تقرير هيومن رايتس ووتش الصادر في الشهر السابق، والذي قالت إنه استند إلى مشاورات مكثفة مع قوات الأمن الفلسطينية ذات الصلة ومراجعة أدلة موثقة مختلفة. كجزء من تحقيقات الحكومة، كم عدد المعتقلين السابقين الذين تحدثت إليهم السلطة الفلسطينية، في حال شملهم التحقيق المذكور؟
9. هل عدلت السلطة الفلسطينية سياساتها وإجراءاتها، أو وضعت أي آليات أو اتخذت أي خطوات ملموسة فيما يتعلق بالاحتجاز منذ 23 أكتوبر/تشرين الأول 2018؟ وفي هذه الحالة، ما الذي عدلته؟
10. ما هو وضع تنفيذ دولة فلسطين للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب؟
- أ. هل ستتعاون تعاوننا تماما مع مراقبة اللجنة الفرعية لمنع التعذيب في البروتوكول الاختياري؟
- ب. هل ستنشئ آلية وقائية وطنية للتحقيق في مراكز الاحتجاز؟

سأكون في غاية الامتنان لو تفضلتم بإرسال ردكم الكريم في مهلة أقصاها يوم الخميس الموافق 18 أبريل/نيسان على عنوان البريد الإلكتروني التالي: [REDACTED]

كما نرحب بالتأكيد بأي فرصة لمناقشة هذه القضايا شخصيا.

مع الشكر المسبق لاهتمامكم بطلبنا هذا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

[REDACTED]

عمر شاكر

مدير مكتب إسرائيل وفلسطين  
قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
هيومن رايتس ووتش

[REDACTED]